

وزير الثروة السمكية لـ «الميثاق»:

مصممون على تنمية الثروة السمكية ومنع الاصطياد الجائر

عملنا على إيجاد نظام رقابي وتحكمي موحد على المياه الاقليمية



أوضح وزير الثروة السمكية محمد صالح شعلان أن الوزارة اتخذت إجراءات حاسمة للحد من عمليات الاصطياد الجائر الذي كانت تمارسه بعض السفن وقوارب الصيد في المياه الإقليمية لبلادنا.. مؤكداً عزم الوزارة على تطبيق القانون بكل صرامة ضد المخالفين أو العابثين بهذه الثروة التي يعول عليها تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي الذي تشهده الحكومة.

وجدد وزير الثروة السمكية في الحوار التالي الذي أجرته معه «الميثاق» دعوته للمستثمرين في مجال التصنيع والاستزراع السمكي لخلق ما أسماه بالقيمة المضافة بدلاً من عملية الصيد والتصدير التي قال: إنها محدودة الجدوى.. مؤكداً أن الوزارة لديها خطط مدروسة لدعم الجمعيات السمكية والصيد التقليدي الذي يوفر المنافع من العمل في هذا المجال.. هالي التفاصيل.

● حوار: عارف الشرجبي

التي ترتبط بهذا النشاط. ونحن نسعى للاهتمام بتقديم الخدمات الحقيقية للصيادين والقوارب المحسنة ورعاية الصيادين وإيجاد البنية التحتية لهم، ومركز الإنزال، وقد حرصت الوزارة على عدم السماح لشركات الاصطياد بالإقتراب من أماكن الصيد التقليدي ناهيك عن إيجاد خدمات عامة للصيادين ومجمعات سكنية ووحدات متكاملة من مياه وكهرباء وسكن وصحة، ونحن نعمل على التنسيق مع مختلف الجهات لإيصال هذه الخدمات، والوزارة على استعداد لتطبيق هذه الخدمات.

■ اشترط القانون أن يكون لدى شركات الاصطياد بنى تحتية في البر، ماذا عن هذا الموضوع؟
- القانون منع أي اصطياد يذهب من البحر مباشرة ولابد من مراقبته وإنزاله في الموانئ الفنية ومراكز الإنزال ولا يتم التقدم إلا بعد التحضير في اليمن وهذا يخلق ما يسمى بالقيمة المضافة وقد حرصنا على هذا الأمر منذ وقت مبكر.

■ التداخل في مواقع الاصطياد التقليدي والتجاري.. كيف يتم حسنه؟
- أولاً بالنسبة لهذا الأمر فقد نظم القانون هذه العملية وحتى الآن لم نسمح بأي ترخيص اصطياد، وهناك رقابة صارمة لتجديد أماكن الاصطياد وبما لا يضر بالصيد التقليدي الذي نعول عليه في امتصاص البطالة وتحقيق الأمن الغذائي. ونحن نطبق القانون على كل من يحاول الاصطياد العشوائي أو اختراق مياهنا الإقليمية دون مسوغ قانوني أو ترخيص مسبق للعمل وفق القانون.

■ الاصطياد له ثلاثة محاور.. اصطياد، تصنيع، تصدير.. ما أولويات الوزارة تجاه هذه المحاور؟
- السمك إنتاج حساس ونحن نسعى لإيجاد وتطوير معايير الجودة ابتداءً من صيد السمك ومناولته في مساحة الإنزال ومساحات الصراج وتسويقه وتصديره إلى أن يصل المستهلك وكل هذه المحاور تشكل لدينا أولوية، فلا يكفي أن نعمل دراسة المخزون السمكي ولا أعرف كيف استغل هذه الثروة.. لا يكفي إيجاد ثروة بون عملية التصدير والتسويق ولا يمكن السماح للاصطياد لضمان توفيرها للصيادين ورعاية الصيادين وفي إطار الاستراتيجية التي نحن بصدد تنفيذها.

■ العلاقة بالآبادح السمي؟
- هذه العلاقة نلغونها القانون ونحن نسعى لدعم الجمعيات السمكية الناجحة، وهذا ما يتم فعلاً. وهناك نسب معينة من قيمة الإنتاج خصصتها الوزارة للجمعيات التي تقدم خدمات للصيادين.. ونحن في الوزارة والاتحاد والجمعيات نسعى لإيجاد شراكة حقيقية للنهوض بواقع الثروة السمكية باعتبارها ثروة متجددة لانتخب ونعول عليها الكثير سواء لتوفير الأمن الغذائي أو لإيجاد موارد مهمة للعملة الصعبة من خلال تصدير الأنواع الجديدة من السمك ذات القيمة العالية بعد دراسة احتياج السوق المحلية.

الاستراتيجية لإيجاد قاعدة بيانات حقيقية كل ذلك لمعرفة الاحتياج الداخلي، كما أننا نتطلع إلى إيجاد شركة لتطبيق التصدير بعد معرفة الاحتياج المحلي وما هي الأنواع التي يتم تصديرها للخارج.

■ المشروع الخاص.. إلى أين وصلت به؟
- هناك جملة من المشاريع التي تضمنها المشروع الخامس التي بدأنا العمل بتنفيذها.. منها مازالت تحت الدراسة، والعمل جارٍ لإنجاح المشروع وفق الخطط المعدة ووفقية المشروع، وقد تم التنسيق مع الجهات الفعالة والمنحة في التهيئة والإعداد لمشروع سمكي كبير خلال المرحلة القادمة بحيث يكون هذا المشروع ضمن الاستراتيجية لتحويل المشاريع التي نحن بصدد إعدادها.

■ وجه فخامة الرئيس بالاهتمام بالصيد التقليدي إلى أين وصلت بهذا الصدد؟
- الثروة السمكية تحظى باهتمام فخامة الأخ على

قاعدة بيانات بحثية لمختلف الأحياء المائية المستغلة وغير المستغلة مثل اللؤلؤ والبرجان، وتحديد الكميات من مختلف الأنواع من المخزون للثروة السمكية ومن ثم رفع نظام الاصطياد المسجوع بها والكميات المسجوع باصطيادها وتحديد مواسم الاصطياد وجوده الإعلاف وتربية الأحياء المائية والأسماك الصالحة للاستزراع السمكي على الساحل السمكي.

■ هل الاستزراع ضروري؟
- سؤال وجيه.. أولاً إذا ظلنا ن فكر كيف نصطاد السمك من البحر دون التفكير في الاستزراع معنى هذا أننا نساهم بنضوب الثروة السمكية، لكن الاستزراع ساعد على تنمية الثروة إضافة إلى أن المساحة الواسعة في المياه صالحة للاستزراع ويعتبر الاستزراع من أهم فرص الاستثمار في القطاع السمكي الواعدة والمرجحة، ونحن على استعداد لتقديم كافة التسهيلات كونه حماية للمخزون السمكي، ثانياً خلق فرص عمل بعدد كبير من الناس وهذا يعد ضمن خطط الحكومة لمكافحة الفقر ناشئ عن القيمة المضافة التي ستجنيها من هذا النوع من الاستثمار ولدينا حالياً طلبات كثيرة، والوزارة وقعت على عدد من مذكرات التفاهم للاستزراع.

■ هل تتناثر الامكانات والبني التحتية لعملية الاستزراع؟
- أولاً هذه مشاريع استثمارية والأرض الصالحة للاستزراع موجودة في الساحل، وبإمكان المستثمر تقديم الطلب وإقامة مشروع، والوزارة لا تعقد المشروع إلا بعد دراسة جدوى اقتصادية دقيقة تضمن تحقيق الفائدة لكل الأطراف والاستزراع يعطى إفضل للقطاع السمكي، خاصة وأن الاستزراع نوعي وحافظ على الأنواع النادرة من الأسماك.

■ هل يتم ربط عملية التصدير بالاحتياج المحلي؟
- من ضمن سياسة الوزارة وأعمالها الاستراتيجية إدخال عملية التصدير والتسويق وأصبح الآن لدينا رؤية استثمارية كبيرة تتمثل في صناعات التعليب ومعالج تصدير الأسماك التي تصدر إلى مختلف دول العالم، ولدينا عدد من المختبرات لفحص الجودة، لكننا نحتاج من بعض القصور ونسعى ضمن

الاصطياد الإ بموجب القانون وبترخيص، وهذا سوف يمنع الاصطياد العشوائي أو المخالفة أو اختراق مياهنا الإقليمية.

■ متى تعتقدون البدء بتنفيذ؟
- هذا لا يعني عدم وجود رقابة ولكن التعداد لعدة جهات هذا أحد عيوبها، ومجلس الوزراء أقر بتشكيله برئاسة نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية والجهات المختصة وأعداد النظام للمجلس لإقراره، ونحن في الوزارة مهتمون بتفعيل الأمر لإسراع بتنفيذه.

■ هل يوجد شمول لشركات الاصطياد في تنفيذ القانون؟
- نحن لن نسمح بالبحث بالثروة السمكية أو مخالفة القانون.. هذا أمر لا مفر منه بل سنطبق القانون تطبيقاً صارماً وقد عمدنا على المحافظات بالمتابعة والرقابة واتخاذ الإجراءات ضد كل من يخالف.

● ربطنا عملية التصدير باحتياج السوق المحلية من الأسماك

تجديد التراخيص للشركات المخالفة.. ماذا عن؟
- لا يمكن منح عقد للشركات المخالفة وغير المخالفة إلا وفق القانون.

■ هل يوجد دراسة معينة لمعرفة المخزون السمكي لدى بلادنا حالياً؟
- لدينا بعض الدراسات والمعلومات ولكنها غير كافية وغير حقيقية، ولدينا حالياً الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية نظراً لأهمية الموضوع ضمن استراتيجيتنا.

■ إن الهيئة مكلفة الآن بواسطة خبراء ومختصين والاستعانة بخبراء مختصين بسرعة دراسة حقيقية وتعتمد على الأساليب العلمية الحديثة وذلك لإيجاد

البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس..
- لقد تمكنت الوزارة من تنفيذ جزء كبير من البرنامج وفقاً للبرنامج الحكومي الذي يعتبر المرجع للبرنامج الانتخابي لوزير الرئيس ونحن بصدد إعداد استراتيجية حقيقية للثروة السمكية، وقد أطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدم من الوزارة وأقر الشروط المرجعية للاستراتيجية، والتي من أهمها دراسة المخزون السمكي وعمل الجهات المختصة وأعداد بحثية حقيقية للثروة لتشكل تنظيم الاصطياد ومواسمه وحجماته وأنواعه لاستغلال جميع أنواع الأحياء البحرية إلى جانب إيجاد بنية تحتية للقطاع السمكي من موانئ ومراكز إنزال وجمعيات سمكية وخدمات عامة للصيادين.. وكذا إيجاد نظام رقابة موحد وتحكمي على مياهنا الإقليمية بدلاً من تعدد الأنظمة الرقابية عديمة الجدوى، وإعادة هيكلة القطاع السمكي بشكل عام بما يكفل إدارة حديثة وفاعلة لإدارة الموانئ السمكية والمصائد والمخابز وإيجاد قاعدة معلوماتية حديثة حقيقية يسهل لصناع القرار اتخاذ القرارات المناسبة وإيجاد نظام جودة حقيقي للثروة السمكية.. كما أتممت الوزارة بموضوع التصدير والتسويق لضمان استغلال الثروة السمكية للاستغلال الأمثل والحفاظ عليها وإيجاد خارطة استثمارية وتنموية.

■ إلى جانب التركيز على أهمية الثروة السمكية من خلال الاستزراع السمكي الواعد في بلادنا لكي تتمكن الثروة السمكية من المساهمة الفاعلة في ردف الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي.

■ الأولوية في عملية التنفيذ ضمن هذه الاستراتيجية التي ذكرتها؟
- الثروة السمكية ثروة هائلة ووافرة ومتجددة لا تنضب، وكل يوم ونحن في إنتاج جديد ونحن نعتبر أن لدينا مهيمنة كبيرة في الإسراع بتنفيذ الإجراءات الاستراتيجية، ونعمل على قدم وساق لاتخاذ تطبيق القانون وإيجاد إدارة فاعلة، وقد شرعنا في إيجاد الجوانب القانونية والأدلة.

■ إلى متى سنستغلن نتخزون الانتباه من الاستراتيجية؟
- نحن لن ننظر إعداد الاستراتيجية بل فعلاً بدانا بالزول الميداني لتشخيص الواقع وتم رفع تقرير لمجلس الوزراء ونال قبولاً، ولدينا خطط للمشاريع تم إعلانها ومشاريع داخلية قيد التنفيذ، ومشاريع تحت الدراسة ومشاريع سيتم الإعلان عنها قريباً، لأننا مصممون على إيجاد عمل حقيقي على أرض الواقع، فالوقت يتطلب الإسراع.

■ تعرضت الثروة السمكية لاستنزاف من قبل شركات الاصطياد.. ماذا فعلت الوزارة لوقف ذلك؟
- بعد صدور القانون رقم (2) لعام 2006م واتخذته التنفيذية اعتقد أنه لم تصدر أي اتفاقية مخالفة للقانون ولا يمكن أن نسمح بمخالفة القانون والعيث بثروتنا السمكية وكما قلت لك: إننا قدمنا تقريراً لمجلس الوزراء يتعلق بإيجاد نظام برنامج رقابي صارم وموحد للمياه الإقليمية، وخطي بالموافقة.. هذا التقرير الذي تضمنته الخطة يهدف إلى إيجاد نظام تحكمي للمياه الإقليمية من أجل توحيد عمل الجهات المعنية بالرقابة مثل خفر السواحل وغيرها وهذا سوف يخفف الاصطياد الجائر، وهذا النظام عندما يطبق لن يسمح لأي قارب صغير أو كبير

● الاستزراع أحد البدائل للحفاظ على الثروة السمكية

عبدالله صالح رئيس الجمهورية والدليل على ذلك ما ورد في برنامجه الانتخابي والخطابات السياسية التي كان آخرها توجيه فخامته أثناء انعقاد اللقاء الموسع الذي ضم مجلس الوزراء ومسؤولي المحافظات الذي وجه بالاهتمام بالثروة السمكية أكثر من الاهتمام بالنفط كونها ثروة لا تنضب، ونحن في وزارة الثروة السمكية نحرص على تنفيذ البرنامج الانتخابي والبرنامج الحكومي على أرض الواقع.. الصيد التقليدي يأخذ مساحة واسعة وحيزاً كبيراً ضمن أولويات الوزارة واهتماماتها على اعتبار أن هناك عدداً كبيراً من القوارب والصيادين الذين يعملون في الصيد التقليدي ناهيك عن حجم العمالة



تجدد التراخيص للشركات المخالفة.. ماذا عن؟
- لا يمكن منح عقد للشركات المخالفة وغير المخالفة إلا وفق القانون.

■ هل يوجد دراسة معينة لمعرفة المخزون السمكي لدى بلادنا حالياً؟
- لدينا بعض الدراسات والمعلومات ولكنها غير كافية وغير حقيقية، ولدينا حالياً الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية نظراً لأهمية الموضوع ضمن استراتيجيتنا.

■ إن الهيئة مكلفة الآن بواسطة خبراء ومختصين والاستعانة بخبراء مختصين بسرعة دراسة حقيقية وتعتمد على الأساليب العلمية الحديثة وذلك لإيجاد

المنهقة عنه، مجدداً التزام الدولة بكل تعهداتها تجاه العملية السلمية ورغبتها الكبيرة في سرعة إيجاد الحلول الكفيلة بحل جميع المشاكل وإزالة الأضرار التي طالت المجتمع يوماً استثناء. مشيراً إلى أن الطريق لتحقيق ذلك الهدف منطلقة إحلال الأمن وترسيخ عرى الاستقرار التي بها تشهد السبل والطرق لإحداث التغيير المنشود

والانتماء الوطني في العقول والقلوب والتوجهات من جانبه أكد اللواء عبدالعزیز الذهب نائب رئيس هيئة الأركان العامة على إيجابية الجهود والنتائج المحققة في مسارات السلام في المحافظة وخطوات العمل الميداني في جهود البناء وإعادة الأعمار الجارية من قبل صندوق الأعمار والنجان

البناء وإعادة الأعمار إلى جانب العمل على تحسين الشباب بالفكر الديني والوطني المستنير والمعتدل المبعث عن كل أشكال الغلو والتطرف والتعصب المنهني والفئوي والمطاطي وغيرها من موروثة الماضي الإمامي والتشطيري وبما يبصر الشباب بامور دينهم ودينناهم ويرسخ قيم الولاء

عقد السبت الماضي بمبنى محافظة صعدة فعالية اللقاء التشاوري الموسع لأبناء المحافظة بحضور الأخوة اللواء الركن عبد العزيز الذهب نائب رئيس هيئة الأركان العامة للشؤون الفنية والأسناد حسن متاع محافظ صعدة وأعضاء مجلس النواب والعلماء والأجلاء والمشائخ والعقلاء والقيادات العسكرية والأمنية وأعضاء السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية ومديري المديريات بالمحافظة

لقاء تشاوري موسع لأبناء محافظة صعدة.. ضم أهل الحل والعقد

الدعوة الى تصافر الجهود ولترسيخ الاستقرار وإعادة الأعمار

● منع: نعمل بعزم من أجل إحلال السلام وإعادة إعمار ملامرته الفتنة

● منع: نعمل بعزم من أجل إحلال السلام وإعادة إعمار ملامرته الفتنة

● منع: نعمل بعزم من أجل إحلال السلام وإعادة إعمار ملامرته الفتنة

■ القحم؛

■ الذهب؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ القحم؛

■ شويل؛

■ الذهب؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛

■ شويل؛